مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٤

"صفقة القرن: دراسة حول مشروع خط أنابيب الغاز السيبيري – الأوروبي وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها" (١٩٨١-١٩٨٢)

المدرس الدكتور: نزار طاهر حسين الدليمي

وزارة التربية – المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثالثة

البريد الإلكتروني Email : nazartaher1980@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الخط السيبيري– الأوروبي، الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الغاز.

كيفية اقتباس البحث

الدليمي ، نزار طاهر حسين، "صفقة القرن: دراسة حول مشروع خط أنابيب الغاز السيبيري – الأوروبيوموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها" (١٩٨١-١٩٨٢)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

"The Deal of the Century: A Study of the Siberian-European Gas Pipeline Project and the United States' Position on It" (1981-1982)

Professor: Nizar Taher Hussein Al-Dulaimi
Ministry of Education – General Directorate of Education
Baghdad, Karkh 3

Keywords : Siberian-European pipeline, Soviet Union, United States of America, gas.

How To Cite This Article
Al-Dulaimi, Nizar Taher Hussein ," The Deal of the Century: A Study of the Siberian-European Gas Pipeline Project and the United States' Position on It" (1981-1982), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2025,Volume:15,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The cooperation project between the Soviet Union and Western European countries (Britain, France, West Germany and Italy) during the period (1981-1982) to build the Siberian gas pipeline, which would represent the beginning of Western Europe's dependence on Soviet gas, led to the US administration's opposition to the project by all means, which led to the division of the Western alliance, as the project represented the largest trade agreement between Western Europe and the Soviet Union in history, which was called the "Deal of the Century". This deal represented the construction of "the longest pipeline in the world", extending from Siberia to supply Western Europe with Soviet natural gas, in exchange for Western European countries providing Moscow with the equipment and funds necessary to build the pipeline to transport it to them.

This research studies the importance of the pipeline project during the period (1981-1982), and the sanctions that the United States failed to impose on its European allies to stop the completion of the construction

of the Siberian-European pipeline, given that the American administration was seeking to reduce the Soviet Union's gas imports, so it proposed Norwegian gas, especially Troll gas, as an alternative to Soviet gas, after it became aware of the pace of development of the European-Siberian pipeline. The research problem revolves around the dispute that occurred between Western European countries and the United States of America over the project and the reasons that prompted the latter to oppose it? In addition to the extent of the impact of the European-Siberian pipeline on European-American relations? The research was divided into three axes. The first axis reviewed the importance of the Siberian gas pipeline and the details of the deal. It discussed the reasons that prompted Western European countries to enter into a cooperation project with the Soviet Union, especially after the oil crises that occurred during the years (1973 and 1980), which had a negative impact on European energy resources. This prompted them to search for guaranteed alternatives, after they found in Soviet gas that they could rely on as a source of energy in the development of their industries, especially with the developments that the world witnessed during the last quarter of the twentieth century. As for the second axis, it included the position of the United States of America on the project, as it clarified the position of the Reagan administration, which strongly opposed the deal, fearing the strengthening of the Soviet economy, as the United States of America imposed a trade embargo on European companies participating in the project, and tried to use diplomatic means to persuade European countries to withdraw from the project, by providing alternatives and sources of energy, especially Norwegian Troll gas, in order to prevent them from being drawn into commercial cooperation with the Soviet Union. The third axis showed the results of the deal and its impact on European-American relations, as the dispute between the United States of America appeared And its European allies, because the Reagan administration saw the Euro-Siberian pipeline as a threat to its interests, as American sanctions would not have affected the completion of the project as much as they would have affected relations within the Western camp.

الملخص:

أدى مشروع التعاون بين الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الغربية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية وإيطاليا) خلال المدة ما بين (١٩٨١-١٩٨٢) لمد خط أنابيب الغاز السيبيري، الذي كان سيمثل بداية اعتماد أوروبا الغربية على الغاز السوفيتي، إلى معارضة الإدارة الأمريكية للمشروع بكل الوسائل، مما أدى إلى انقسام التحالف الغربي، إذ مثَّل المشروع أكبر اتفاقية تجارية بين

أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي في التاريخ التي سميت ب "صفقة القرن"، تمثلت تلك الصفقة بمد "أطول خط أنابيب في العالم"، يمتد من سيبيريا لتزويد أوروبا الغربية بالغاز الطبيعي السوفيتي، مقابل تزويد دول أوروبا الغربية لموسكو بالمعدات والأموال اللازمة لبناء خط الأنابيب لنقله إليها.

يدرس هذا البحث أهمية مشروع خطوط الأنابيب خلال المدة (١٩٨١-١٩٨٢)، والعقوبات التي فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في فرضها على حلفائها الأوروبيين لوقف اكتمال إنشاء خط الأنابيب السيبيري- الأوروبي، نظراً لأن الإدارة الأمريكية كانت تسعى إلى تقليل واردات الاتحاد السوفيتي من الغاز، لذلك اقترحت الغاز النرويجي، ولا سيما غاز ترول بديلاً للغاز السوفيتي، بعدما أصبحت على دراية بخطى تطور خط الأنابيب السيبيري-الأوروبي.
تدور مشكلة البحث حول الخلاف بين الذي حصل بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على المشروع والأسباب التي دفعت الأخيرة إلى معارضته؟ علاوة على مدى تأثير خط الأنابيب السيبيري- الأوروبي على العلاقات الأوروبية - الأمريكية ؟

قسم البحث إلى ثلاثة محاور، أستعرض **المحور الأول** أهمية خط أنابيب غاز سيبيريا وتفاصيل الصفقة، إذ ناقش الأسباب التي دفعت دول أوروبا الغربية إلى مشروع التعاون مع الاتحاد السوفيتي، لاسيما بعد أزمات النفط التي حدثت خلال الأعوام (١٩٧٣و١٩٨٠)، التي كان لها تأثيراً سلبياً على موارد الطاقة الأوروبية، وذلك ما دفعها للبحث عن بدائل مضمونة، بعدما وجدت في الغاز السوفيتي التي يمكنها من خلاله الاعتماد عليه بوصفه مصدراً للطاقة في تطور صناعاتها، لاسيما مع التطورات التي شهدها العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أما **المحور الثاني** فقد تضمن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشروع، إذ أوضح موقف إدارة ريغان التي عارضت الصفقة بشدة، خوفًا من تعزيز الاقتصاد السوفيتي، إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً تجارياً على الشركات الأوروبية المشاركة في المشروع، وحاولت استخدام الوسائل الدبلوماسية لإقناع الدول الأوروبية بالانسحاب من المشروع، من خلال تقديم بدائل ومصادر للطاقة، لاسيما غاز ترول النرويجي، بغية عدم انجرارهم للتعاون التجاري مع الاتحاد السوفيتي، فيما بيَّن **المحور الثالث** نتائج الصفقة وأثرها على العلاقات الأوروبية- الأمريكية، إذ ظهر الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، لأن إدارة ريغان رأت في خط الأنابيب السيبيري-الأوروبي تهديداً لمصالحها، إذ لم تكن العقوبات الأمريكية لتؤثر على إنجاز المشروع بقدر تأثيرها على العلاقات داخل المعسكر الغربي.

أولاً: أهمية خط أنابيب غاز سيبيريا وتفاصيل الصفقة:

كان النمو الاقتصادي المتواصل في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) مرتبطاً بالنفط الرخيص، وقد أظهرت الأزمات التي حدثت خلال الأعوام (١٩٧٣و ١٩٨٠)[١]، نقاط الضعف التي أثرت على ذلك النمو، إذ أصبح أمن الطاقة الأوروبية مرادفاً للاستقلال عن النفط الأجنبي[٢]، ففي أعقاب تلك الأزمات والمناخ الاقتصادي الذي عانى من الركود حتى ثمانينيات القرن العشرين، تبنت المجموعة الأوروبية برنامجاً لتنويع مصادر الطاقة بهدف تقليل اعتمادها على واردات النفط من الشرق الأوسط من خلال استيراد الغاز السوفيتي[٣]، الذي شهد نمواً وتوسع كبير مع نهاية سبعينيات القرن العشرين على عكس النفط والفحم، ونظراً لأن الاستثمارات في قطاعات الطاقة الأخرى كانت متخلفة، فقد ظهر الغاز الطبيعي سلعة تصدير بارزة للاتحاد السوفيتي، إذ ذكرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية Central Intelligence Agency (CIA) في عام ١٩٧٩، أن إنتاج الغاز الطبيعي السوفيتي كان قد بلغ ذروة نموه بنسبة وصلت إلى (٩,٤٪) في عام ١٩٧٩، بما شكلت (١٨,٣٪) من إجمالي عائدات العملة الصعبة، ونمت عائدات تصدير الطاقة إلى (١٤,٧) مليار دولار، أي ما نسبته (٦٢,٣٪) من عائدات العملة الصعبة السوفيتية في عام ١٩٨٠، إذ شكل إنتاج الغاز الطبيعي من غرب سيبيريا معظم النمو، لذلك سعى الاتحاد السوفيتي إلى زيادة الاستثمارات في إنتاج النفط والغاز على حساب القطاعات الأخرى[٤]، علاوة على ذلك ووفقاً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فإن زيادة التجارة بين الاتحاد السوفيتي والغرب يمكن أن تساعد الاقتصاد السوفيتي الذي كان قد سجل أبطأ معدل نمو منذ الحرب العالمية الثانية، وهو معدل أستمر حتى ثمانينيات القرن العشرين، ويعزى النمو الاقتصادي البطيء إلى الاستثمارات الكبيرة في برامج الدفاع والحرب في أفغانستان(١٩٧٩-١٩٨٩)[٥].

سعت دول أوروبا الغربية بعد أزمة النفط الثانية عام ١٩٨٠، إلى تنويع وارداتها من الطاقة، إذ نظرت إلى الاتحاد السوفيتي كونه أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، نظراً لأن الاتحاد السوفيتي كان يعتمد بشكل كبير على صناعة الغاز للحصول على عائدات من العملة الصعبة، ولما كان الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا يعتمدون بشكل كبير على الشراكة في إمدادات الطاقة[٦]، لذلك سعت حكومات أوروبا الغربية في استكشاف إمكانية إبرام اتفاقية واسعة النطاق مع موسكو بشأن تصدير غاز سيبيريا إلى أوروبا الغربية عبر خطوط أنابيب مبنية برؤوس أموال وتكنولوجيا غربية، إذ كان المشروع المشترك مربحاً لكلا الطرفين وسيمكن السوفيت من الحصول على

التقنيات الغربية العالية، واستغلال مخزون الغاز لديهم وزيادة صادراتهم، فضلا عن انه سيوفر لدول أوروبا الغربية الاعتماد على مصادر طاقة جديدة لتقليل اعتمادها على النفط العربي[٧].

بدأت المفاوضات في كانون الثاني عام ١٩٨١، بشأن إنشاء خط أنابيب غاز جديد بطول (٤٥٠٠ كم) وبكلفة (٢٢) مليار دولار، يربط بين سيبيريا وأوروبا الغربية[٨]، المعروف باسم "يامال" Yamal الذي كان يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي المستخرج من حقول يورنغوي Yurengoy في منطقة يامال غرب سيبيريا وتصديره مباشرة إلى أوروبا الغربية[٩]، إذ عقدت مجموعة من الشركات الألمانية الغربية والفرنسية والبريطانية اجتماعاً مع مسؤولين سوفيت وتم الاتفاق على منح ائتمان وصل ما يقارب (١٥) مليار دولار أمريكي إلى الاتحاد السوفيتي لتنفيذ المشروع، وفقاً للعقود الخاصة بتوريد الغاز السيبيري إلى أوروبا[١٠]، إذ كان من المقرر تمويل إنشاء خط أنابيب الغاز بشكل أساسي من خلال وساطة ائتمان من الغرب وإشراك شركات من دول أخرى، مثل بريطانيا وسويسرا، مما يعني أن تنفيذ تلك الاتفاقيات سيؤدي إلى اعتماد بلدان أوروبا الغربية اعتماداً كبيراً على إمدادات الغاز من الاتحاد السوفيتي، بما ينعكس على زيادة في المكانة الاقتصادية والسياسية السوفيتية، وزيادة كبيرة في القروض السوفيتية بعملات قابلة للتحويل بحرية[١١]، ونتيجة لذلك اتفقت شركات من أوروبا الغربية مع السوفيت في بداية أذار عام ١٩٨١، على البدء في إنشاء خط الأنابيب السيبيري–الأوروبي، من خلال ربط خطوط الأنابيب بين حقول يامال Yamal ويورنغوي Yurengoy وأوروبا الغربية[١٢]، وسرعان ما تبعت تلك المبادرة شركات فرنسية وإيطالية وبريطانية وألمانية عندما تعاقدت مع الاتحاد السوفيتي طوال المدة من (١٩٨١-١٩٨٢)[١٣]، تحت إدارة شركتي الطاقة الوطنيتين، وهما (شركة غاز دي فرانس) Gaz de France الفرنسية، وشركة (انتي نازيونالي ايدروكاربوري) Anti Nazionale Hydrocarbon الإيطالية، على التوالي، حتى أن ليونيد بريجنيف[١٤] Leonid Brezhnev الرئيس السوفيتي (١٩٦٤-١٩٨٢)، أشاد بتلك الصفقة خلال حديثه في مؤتمر الحزب الشيوعي السادس والعشرين في الثالث من أذار عام ١٩٨١ قائلاً: "**إننا نشيد بالنهج البناء في قضايا التعاون الاقتصادي من جانب العديد من الدول الرأسمالية ودوائر الأعمال وسنعمل على تطوير التجارة في المقام الأول مع هذه الدول**"[١٥]، وعلى أثر ذلك بدأت دولاً أوروبية أخرى محادثات لشراء الغاز السوفيتي، وهي النمسا، بلجيكا، اليونان، هولندا، إسبانيا وسويسرا، وشاركت في الترتيبات الصناعية لخط الأنابيب بريطانيا على وجه الخصوص، ولكن فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية ظلت الأكثر مشاركة، وكانت شركة (كريوسو- لوار) Creosote–Loire الفرنسية، وشركة (مانسمان) Mansmann الألمانية الغربية، التي شاركت في اتحاد شركات، وشركة (نوفا

بينيوني) Nova Benoni الإيطالية، التي حصلت على دور المقاولين الرئيسيين عندما تم توقيع العقود العامة في أيلول ١٩٨١[١٦]، وقد تضمن ذلك الاتفاق أن تكون حصة الترتيبات الصناعية المخصصة لشركات كل دولة مساوية تقريباً لحصة الغاز الطبيعي التي اشترتها تلك الدول من السوفيت، ولم تكن موافقة حكومات أوروبا الغربية على خط الأنابيب نابعة من تعاطفها العميق مع الاتحاد السوفيتي، بل كانت بسبب الطلب الشديد على الطاقة الرخيصة التي لم يعد النفط الأجنبي قادراً على تلبيتها[١٧].

كان الاتفاق يضمن للاتحاد السوفيتي زيادة صادرات الغاز الطبيعي من (٢٧) مليار متر مكعب سنوياً إلى (٦٠) مليار متر مكعب بحلول أواخر ثمانينيات القرن العشرين، فضلا عن أن أهميتها بالنسبة لأوروبا الغربية، لأنها سوف تؤدي إلى التنوع في إمدادات أوروبا الغربية من الطاقة، فضلا عن أنها أعطت آفاقًا لخلق وظائف جديدة في أوروبا الغربية [١٨].

ولطالما بقيت السياسة والمصالح التجارية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصناعة النفط والغاز، فأن ذلك ما عزز فكرة أن تجارة الغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب هي في الأساس عناصر جيوسياسية تؤثر على الحرية السياسية للدول في المناورة بالسياسات الخارجية والمحلية، مما يسهم في توصل حكومات أوروبا الغربية إلى أتفاق مع الاتحاد السوفيتي لبناء خط انابيب لنقل الغاز من سيبيريا إلى أوروبا الغربية[١٩]، إذ تم تشكيل أكبر نظام فرعي لأنابيب الغاز الرئيسية ذات السعة العالية في تاريخ تطور صناعة الغاز السوفيتية في غرب سيبيريا والتي وفرت إمدادات الغاز عملياً لجميع المراكز الاستهلاكية الرئيسية في البلاد وللتصدير، وقد تم الانتهاء من بناء نظام خطوط الأنابيب في عام ١٩٨١[٢٠] ، حتى عُدَّ انشاء خط أنابيب غاز سوفيتي يمتد من غرب سيبيريا إلى أوروبا الغربية بأنه أكبر اتفاقية تجارية بين الشرق والغرب في التاريخ الحديث، حتى سميت تلك العملية ب"صفقة القرن"[٢١]، إذ تضمنت تلك الصفقة انشاء خط أنابيب سيبيري–أوروبي من شأنه ان يزود اوروبا الغربية بغاز سيبيريا لعقود، كما كان من المتوقع أن تكسب شركات أوروبا الغربية من (٧–١٠) مليارات دولار من مبيعات المعدات بموجب تلك الاتفاقية[٢٢] .

يبدو مما تقدم أن ظهور مشكلة النفط أضافت في واجهة السياسة العالمية بعداً جديداً للعلاقات بين الغرب والاتحاد السوفيتي، مما دفع بلدان أوروبا الغربية إلى السعي لتنويع إمدادات الطاقة، إذ كان يُنظر إلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط على أنها غير مستقرة بعد الصراعات السياسية التي تسببت في صدمات الأسعار خلال الأعوام (١٩٧٣و١٩٨٠)، وعلى العكس من ذلك، كان يُنظر إلى الاتحاد السوفيتي على أنه مورد موثوق، وبهذا المعنى، نظراً لأن خطوط الأنابيب هي

أشياء مادية تربط البلدان معاً، فقد كانت تجارة الغاز مناسبة تماماً لزيادة الاتصالات والتجارة بين البلدان، مما عزز العلاقة التجارية بين الغرب والاتحاد السوفيتي.

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشروع:

أعربت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد جيمي كارتر[٢٣] Jimmy Carter، (١٩٧٧-١٩٨١)، منذ الأيام الأولى لمشروع خط أنابيب غاز سيبيريا، عن مخاوفها من أن ذلك المشروع من شأنه أن يجعل حلفاءها يعتمدون بشكل كبير على موارد الطاقة السوفيتية، إلا أن إدارة جيمي كارتر لم تصدر أكثر من تحذيرات لحلفائها الأوروبيين، ومع انتخاب رونالد ريغان[٢٤] Ronald Reagan (١٩٨١-١٩٨٨)، في كانون الثاني عام ١٩٨١ لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عجل ذلك بتفاقم الأزمة، إذ بدأت إدارة ريغان حرباً اقتصادية ضد موسكو وحاولت استقطاب دول أوروبا الغربية، وعلى أثر ذلك قام ماير راشيش[٢٥] Mayer Rashish وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية (١٩٨١-١٩٨٢) في تشرين الأول عام ١٩٨١، بجولة زيارات إلى الزعماء الأوروبيين لتأكيد القلق الأميركي إزاء الاعتماد على الغاز السوفيتي واقتراح بعض البدائل، التي حكم عليها الشركاء الأوروبيون بأنها غير واقعية وغير مناسبة، لأنهم كانوا في ذلك الوقت قد وقعوا بالفعل على الاتفاقية العامة للمشروع بأكمله[٢٦]، إذ شرعت إدارة ريغان، في بذل جهود دبلوماسية حثيثة لتقديم بدائل مناسبة لأوروبا، مثل زيادة إمدادات الغاز النرويجي وشحنات الفحم الأمريكي، خوفاً من أن يصبح حلفاؤها الأوروبيون عرضة للابتزاز في مجال الطاقة[٢٧]، ولكن تلك الخيارات كانت باهظة التكلفة وغير مضمونة وغير متوافقة مع المخاوف بشأن التلوث البيئي، ولم يكن أمام صناع القرار السياسي في أوروبا أي بدائل مقبولة للغاز السوفيتي[٢٨].

أكدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تقريرها في كانون الأول عام ١٩٨١، أنه "**إذا حُرم الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى المعدات والتكنولوجيا الغربية، فسوف يضطر السوفيت إلى المضي قدماً بمفردهم، مما يستلزم خسائر فادحة في جودة المنتج وإنتاجية العمالة**"[٢٩]، فضلا عن أنه كان سيعطي الاقتصاد السوفيتي فرصة للتعافي بعد سنوات من النمو الاقتصادي البطيء، وسيساعد في تمويل برامج الدفاع السوفيتية[٣٠]، وعلى أثر ذلك أعلن ريغان في التاسع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٨١، فرض عقوبات أحادية الجانب بعيدة المدى على الاتحاد السوفيتي، شملت تعليق تراخيص تصدير معدات النفط والغاز بما في ذلك طبقة الأنابيب[٣١]، فضلاً عن معدات وتقنيات التكرير، بمعنى أخر حظر المعدات والتكنلوجيا المخصصة لمشروع خط الأنابيب، كما شملت العقوبات تعليق خدمة شركة إيروفلوت Aeroflot السوفيتية إلى الولايات المتحدة، وإغلاق لجنة المشتريات السوفيتية في الولايات المتحدة، وتعليق تراخيص

المشتريات السوفيتية لأجهزة الكمبيوتر والمعدات الإلكترونية وغيرها من التكنولوجيا العالية، وتأجيل المفاوضات بشأن اتفاقية جديدة لشراء الحبوب، وتعليق اتفاقية الملاحة البحرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والوصول إلى الموانئ، وتعليق تراخيص مبيعات معدات النفط والغاز، وعدم تجديد اتفاقيات التبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[٣٢]، وكان أكثر ما أزعج الأوروبيين هو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تصرفت مرة أخرى بشكل أحادي الجانب[٣٣].

بدا ذلك القرار رمزياً في البداية الى حدٍ كبير، لأن الشركات الأمريكية المتضررة من الحظر لم يكن لها سوى حصة صغيرة في خط الأنابيب، ولما كان الموردون الرئيسيون هم الشركات الألمانية الغربية والفرنسية والبريطانية والايطالية، فقد أثيرت شكوك نسبية حول نطاق تلك العقوبات، من جانب أخر لم يكن من الواضح ما إذا كانت تلك الاتفاقيات ذات أثر رجعي أم لا، وبعبارة اخرى ما إذا كانت ستطبق على العقود الموقعة بالفعل أو على العقود الجديدة فقط، ولكن اثناء تنفيذها فسرتها وزارة التجارة الأمريكية على أنها ستكون بأثر رجعي، مما أدى إلى تفاقم تأثيرها على مشروع خط الأنابيب، ومن جانب أخر سرعان ما ظهر أن بعض أعضاء إدارة ريغان الذين كانوا يسعون لإقناعه بأن تلك العقوبات يجب أن تشمل أيضاً مبيعات الشركات المملوكة أو الخاضعة للسيطرة الأمريكية في أوروبا الغربية وكذلك مبيعات الشركات الأوروبية المستقلة باستخدام أجزاء أمريكية الصنع، وفي حالة تنفيذ تلك الفكرة فأنها ستعرّض مشروع خط الأنابيب بالكامل للخطر[٣٤].

كانت تلك الصفقة من منظور أمريكي، أنها ستزود الاتحاد السوفيتي بالعائدات التي تشتد الحاجة اليها خلال الاوقات الاقتصادية السيئة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية المفاوضات بشأن اتفاقية خط الأنابيب كانت تنتقد بشدة المشروع، بحجة أن الاعتماد على امدادات الموارد الحيوية مثل الغاز من الاتحاد السوفيتي من شأنه أن يخلق حالة من التبعية التي قد تهدد في نهاية المطاف استقلال أوروبا الغربية وأمنها، وأن الاتفاقية ستكون بمثابة تأكيد للشكوك في أن الاوروبيين الغربيين أصبحوا "لينين" تجاه الروس[٣٥]، وبذلك سعت إدارة ريغان إلى استبدال الغاز السوفيتي في السوق الأوروبية بالغاز النرويجي، لاسيما بعد اكتشاف حقل ترول Troll للغاز، على أمل تقليل عائدات الاتحاد السوفيتي من العملة الصعبة[٣٦].

كان وراء قرار الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تلك العقوبات للحد من نفوذ الاتحاد السوفيتي، إذ رأت الإدارة الأمريكية أن بناء أطول خط أنابيب في العالم من شأنه أن يؤمن مصادر متزايدة من العملة الصعبة لاستيراد التكنولوجيا إلى الاتحاد السوفيتي وفي استمرار دعم

اقتصاده المريض، إذ أراد ريغان خفض عائدات العملة الصعبة السوفيتية لإجبار الاتحاد السوفيتي على إعادة التوجيه بعيداً عن الحشد العسكري مشيراً بقوله: "**نريد أن نؤذي السوفيت**"[٣٧]، وهذا ما يفسر سبب قرار مجلس الأمن القومي الأمريكي بالإجماع بوقف خط الأنابيب في تموز عام ١٩٨١[٣٨]، وقد لخص كاسبار واينبرغر[٣٩] Caspar Weinberger وزير الدفاع الأمريكي (١٩٨١-١٩٨٧) موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشروع بقوله: "**قد يكون إيقافه مستحيلاً، ولكن يتعين علينا أن نحاول**"[٤٠].

رأت إدارة ريغان أن التهديدات الجيوسياسية التي يشكلها خط الأنابيب السيبيري-الأوروبي، بأنه كلما أصبحت أوروبا أكثر اعتماداً على الغاز السوفيتي، زادت تعرّض الدول الأوروبية لاحتمال قطع الغاز السوفيتي، ومن هنا عدَت الإدارة الأمريكية أن خط الأنابيب يمثل تهديداً لأمن الطاقة في أوروبا الغربية، ولأن الأخيرة كانت تشكل غالبية التحالف الغربي، فإن خط الأنابيب يمثل تهديداً للتحالف بأكمله، لذلك كان من المهم بالنسبة للأمريكيين إقناع حلفائهم الأوروبيين بعدم الانخراط في اتفاقية خط الأنابيب السيبيري-الأوروبي، علاوة على ذلك قصدت الولايات المتحدة الأمريكية أن دول أوروبا الغربية ستكون عرضة لضغوط سياسية سوفيتية متزايدة بالتوازي مع زيادة الاعتماد على الغاز السوفيتي، مما سيؤثر في النهاية على صنع القرار السياسي الغربي التي قد تصل إلى التهديد بالابتزاز، لذلك كان تقاطع التهديدات السياسية والعسكرية هو التهديد الذي كان يخشاه ريغان في أن يؤدي النفوذ السوفيتي إلى تصويت أعضاء حلف شمال الأطلسي الناتو (NATO) ضد مقترحات الولايات المتحدة لفرض عقوبات على الاتحاد السوفيتي في المستقبل[٤١].

سعت إدارة ريغان إلى إيجاد حلول طاقة بديلة للأوروبيين رداً على اتفاقية خط الأنابيب السيبيري-الأوروبي، إذ اقترحت استبدال الغاز السوفيتي في السوق الأوروبية بالغاز النرويجي، لاسيما بعد أن برز حقل ترول النرويجي للغاز الطبيعي كأهم مصدر للطاقة البديلة، لذلك مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً على السلطات النرويجية لتسريع إنتاج الغاز وتطوير الحقول، من أجل تقديم الغاز البديل لأوروبا الغربية، إذ تم اقتراح عقد صفقة غاز ثلاثية من خلال استخدام بريطانيا كقناة للغاز النرويجي، تضمن الاقتراح بناء خط رئيسي جديد لنقل الغاز من حقل سليبنر Sleipner البحري النرويجي إلى بريطانيا، وبناءً على ذلك ستقوم الأخيرة بعد ذلك بتصدير الغاز إلى القارة عبر أنبوب متصل عبر القناة الإنجليزية (بحر المانش) إلى هولندا، ومع اتفاق الغاز الثلاثي، ستحصل القارة الأوروبية ما بين (١٠-١٥) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، مما يجعل من خط أنابيب سيبيريا زائداً عن الحاجة، وقد كان من الممكن أن توفر الصفقة الثلاثية

قدراً كبيراً من الاستثمار والوقت، إلا أن الغاز النرويجي بدا مكلفاً للغاية مقارنة بالغاز السيبيري[٤٢]، لذلك لم تنجح المقترحات الأمريكية في محاولتها لدفع النرويج إلى تسريع إنتاج الغاز بعدما كان من المتوقع أن يستبق حقل ترول خط الأنابيب السيبيري–الأوروبي[٤٣].

بدأت إدارة ريغان التخطيط لاستراتيجية جديدة لإضافة عقوبات أخرى على خط الأنابيب السيبيري– الأوروبي، إذ تلقى ريغان مذكرة من ريتشارد فنسنت ألين[٤٤] Richard V. Allen مستشار الأمن القومي الأمريكي(١٩٨١-١٩٨٢) في الرابع عشر من آب عام ١٩٨١، اقترح في المذكرة تنفيذ استراتيجية لعرقلة تصدير النفط والغاز السوفيتي، من خلال إنشاء مجموعة رفيعة من الوكالات التجارية لاستكشاف موارد الطاقة البديلة، وكان على المجموعة أن تعقد اجتماعها الأول في موعد أقصاه الرابع والعشرين من آب عام ١٩٨١[٤٥]، ولما لم تنجح المحاولات الأمريكية في إيجاد بدائل ممكنة في تلك المدة، سعت الإدارة الأمريكية إلى إبطاء عملية بناء خط الأنابيب، إذ فرضت حظراً على تصدير المعدات والتكنولوجيا الأمريكية المتعلقة بتطوير النفط والغاز إلى الاتحاد السوفيتي، وقد تمت المصادقة على القرار في السادس عشر من تشرين الأول عام ١٩٨١، وقد قدرت وكالة المخابرات المركزية أن خط الأنابيب ومن دون التكنولوجيا الغربية سوف يتأخر لمدة عامين على الأقل، ومن شأن ذلك التأجيل أن يمنح الولايات المتحدة الأمريكية وقتاً ثميناً لإقناع دول أوروبا الغربية بشراء غاز بديل، فضلا عن أملها في انخفاض أسعار النفط، وذلك قد يؤدي إلى جعل الاستثمارات الضخمة في خط الأنابيب غير مربحة[٤٦].

كان للحظر المفروض على تصدير النفط والغاز من الولايات المتحدة الأمريكية آثاراً سلبية في الغالب على الشركات الأمريكية، لاسيما شركة كاتربيلر Caterpillar، التي كانت حجر الزاوية في الآلات الصناعية الأمريكية، على شفا الإفلاس في أوائل ثمانينيات القرن العشرين بسبب المنافسة الشديدة مع شركة كوماتسو Komatsu اليابانية، ففي تشرين الثاني عام ١٩٨١، وكانت شركة كاتربيلر قد تلقت طلباً بتوفير أكثر من (١٠٠) عامل للعمل في المشروع، لكن بسبب العقوبات الأمريكية، لم تستطع تشغيل هؤلاء العمال، الأمر الذي أسهم في إلحاق الضرر بتلك الشركة[٤٧]، وذلك ما أشار إليه كاسبار واينبرغر، بقوله: "**يجب ألا نتبنى الموقف القائل بأننا إذا لم نبيعهم، فسيقوم شخص آخر بذلك**"[٤٨]، لذلك أسهمت سياسة ريغان المتشددة تجاه المشروع في جلب عمال الأنابيب من اليابان مما أضر بشركة كاتربيلر الأمريكية[٤٩]، ومع ذلك أعلن الرئيس ريغان في التاسع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٨١، عقوبات أخرى ضد المشروع، شملت حظر الرحلات الجوية السوفيتية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض حظراً على تصدير المعدات الإلكترونية والمحطات الفرعية وغيرها من التقنيات الحديثة، فضلا عن فرضه

حظراً على المعدات المستخدمة في قطاعي النفط والغاز، وبذلك تسببت تلك الإجراءات في واحدة من أكبر الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية(٥٠).

أعربت مارغريت تاتشر(٥١) Margaret Thatcher (١٩٧٩-١٩٩٠) رئيسة الوزراء البريطانية من جانبها، عن احباطها إزاء اجراءات ريغان، حتى ذكرت قائلة: "**تشعر بشكل خاص بجروح عميقة من أحد الاصدقاء**"(٥٢)، وقد انطلقت مارغريت تاتشر من معارضتها الشديدة للعقوبات الأمريكية ضد المشروع، لتأثيرها السلبي على المصالح البريطانية، لاسيما أن شركة رولز رويس Rolls Royce البريطانية كان لها عقد كبير مع الاتحاد السوفيتي لتوفير اجزاء لخط أنابيب غاز سيبيريا، إلا أن ذلك الخط كان الهدف الرئيسي للعقوبات، وفي محادثة لتاتشر مع كاسبار واينبرغر، أكدت فيها عن قلقها من أن قرار العقوبات قد يؤدي إلى إفلاس أربع أو خمس شركات بريطانية وهو أمر غير مقبول في اقتصاد به معدل بطالة مرتفع(٥٣)، لاسيما أن معدلات البطالة في بريطانيا في تلك المدة ارتفعت إلى أكثر من مليوني عاطل، حتى أطلق على بريطانيا بسبب تلك الأزمة التي مرت بها لقب "**رجل أوروبا المريض**"(٥٤).

أعرب ريغان عن استيائه من موقف حلفائه الأوروبيين في وضعهم مشروع خط الأنابيب قبل مصالح الناتو حتى أنه وصفهم بتعليقه "**الدجاج الصغير**"(٥٥)، في إشارة إلى انزعاجه واستخفافه بالإجراءات التي اتخذتها دول اوروبا الغربية في التعاون التجاري مع الاتحاد السوفيتي، من جانبها أبدت مارغريت تاتشر مرة أخرى بعد لقائها ألكسندر هيغ في لندن في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٨١، رفضها للإجراءات الأمريكية مشيرةً الموقف المتصلب الذي اتخذته الادارة الأمريكية سبب ضرراً بالمصالح الغربية أكثر من تلك الخاصة بالاتحاد السوفيتي، مشيرةً إلى أن موقف دولته سبب انزعاجاً لحلفائها الغربيين(٥٦)، الأمر الذي تسبب في زيادة الهوة داخل التحالف الغربي، وعلى حد تعبير ألكسندر هيغ(٥٧) Alexander Haig وزير الخارجية الأمريكي (١٩٨١-١٩٨٢)، أن أزمة خطوط الأنابيب في سيبيريا "**بدت أخطر نزاع داخل الناتو في الذاكرة الحديثة**"(٥٨).

مع أن الموقف المتشدد الذي اتخذته الإدارة الأمريكية في أن خط الأنابيب السيبيري-الأوروبي كان يتعارض مع أهداف إدارة ريغان، إلا أن بعض المسؤولين أتفقوا من حيث المبدأ على الحاجة إلى ممارسة الضغط الاقتصادي على الاتحاد السوفيتي، إلا أنهم اختلفوا في مسألة التعامل مع حلفائهم الأوروبيين، لاسيما مالكولم بالدريدج Malcolm Baldrige وزير التجارة الأمريكي (١٩٨١-١٩٨٧)، الذي أشار في تموز عام ١٩٨١ بقوله: "**نريد أن نكون صارمين قدر**

الإمكان، لكننا إذا ذهبنا بعيداً ولم نتمكن من إقناع حلفائنا بالذهاب معنا، فلن ينجح الأمر...لا يمكننا منع كل تلك البلدان من الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي"[٥٩]، ومع أن ألكسندر هيغ أشار قائلاً: "**أن خط الأنابيب يتعارض مع مصالحنا الأمنية**"[٦٠]، **إلا أنه أكد أيضاً بقوله: "أنه من خلال السعي لتحقيق أهدافنا القصوى، يجب أن لا يؤدي ذلك إلى إضعاف التحالف بشدة وعزلنا عن حلفائنا**"[٦١]، وهذا ما يؤكد أن العقوبات الاقتصادية الأميركية الأحادية الجانب كان من شأنها أن تؤدي إلى تفتيت التحالف الغربي، في حين فشلت في ممارسة الضغوط على الاقتصاد السوفيتي.

يتضح مما تقدم أن الإدارة الأمريكية كانت تخشى صراعاً جيوسياسياً على الموارد، لأنها رأت أن زيادة تجارة الطاقة بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي لن يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على الطاقة السوفيتية وزيادة النفوذ السياسي السوفيتي فحسب، بل سيدعم الاقتصاد السوفيتي، وذلك من شأنه أن يخلق حالة من التبعية التي قد تهدد في نهاية المطاف استقلال أوروبا الغربية، لذلك حاولت إدارة ريغان ثني الأوروبيين عن عقد تلك الصفقة.

ثالثاً: نتائج الصفقة وأثرها على العلاقات الأوروبية– الأمريكية:

ظهر الخلاف داخل المعسكر الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية–أوروبا الغربية)، لأن إدارة ريغان رأت في خط الأنابيب السيبيري–الأوروبي تهديدات على مصالحها[٦٢]، إذ نظرت إلى أن هناك نوعان من التهديدات فيما يتعلق بخط الأنابيب، سياسية وعسكرية، إذ شمل التهديد السياسي بالنفوذ الذي يمكن أن يكتسبه الاتحاد السوفيتي على دول أوروبا الغربية من خلال اعتماد الأوروبيين المفرط على الغاز السوفيتي، أما التهديد العسكري فلم يكن أقل أهمية عن قضية التبعية، إذ يشير التهديد العسكري إلى عائدات العملة الصعبة التي يمكن أن يحصل عليها الاتحاد السوفيتي، بسبب تصدير الطاقة التي يمكن أن تغذي الجيش السوفيتي[٦٣]، نتيجة لذلك أثار خط الأنابيب عاصفة من الاحتجاجات داخل إدارة ريغان، فكلما أصبحت أوروبا أكثر اعتماداً على الغاز السوفيتي، زاد تعرض الدول الأوروبية لاحتمال قطع الغاز السوفيتي، لذلك مثّل خط الأنابيب تهديداً لأمن الطاقة في أوروبا الغربية، ولأن الأخيرة كانت تشكل غالبية الحلف الغربي، فإن خط الأنابيب مثّل تهديداً للحلف بأكمله، لذلك كان من المهم بالنسبة للإدارة الأمريكية إقناع حلفائها الأوروبيين بعدم الانخراط في اتفاقية خط الأنابيب السيبيري–الأوروبي[٦٤].

كان مشروع خط الأنابيب بتدفقاته التي تبلغ (٤٠) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، سيضاعف حجم الغاز المستورد بأكثر من الضعف، وكان بمثابة بداية أعتماد أوروبا الغربية على الغاز

الطبيعي السوفيتي، فمن خلاله كانت دول أوروبا الغربية ستوفر الائتمان والتكنولوجيا ثم يتم سدادها من قبل السوفيت من الأرباح على إمدادات الغاز بمجرد اكتمال خط الأنابيب[٦٥]، إذ وصفتها مجلة تايم بأنها "أكبر صفقة تجارية في التاريخ بين الشرق والغرب"[٦٦]، لذلك ليس من المستغرب أن يكون بناء خط الأنابيب محاطًا بمناقشات حادة حول الآثار الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية وحتى الأخلاقية المترتبة على الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، لذلك تسبب المشروع في حدوث صدع داخل الكتلة الغربية، بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة[٦٧]، إذ كان رد الفعل في أوروبا الغربية ليس فقط بتحدي العقوبات دبلوماسياً، بل أمروا شركاتهم المشاركة في خط الأنابيب بتجاهلها تماماً، في حين كانت الدول الأوروبية مصممة على معارضة العقوبات[٦٨]، الأمر الذي سبب جدلاً واسعاً داخل الإدارة الأمريكية من قبل المسؤولين المناهضين للعقوبات، مثل ألكسندر هيغ وغرفة التجارة الأميركية، التي وصفت سياسة العقوبات بأنها "مربكة ومتناقضة وغير منتجة"، مشيرةً بتصريحها: "**أن هذا التطبيق للقوة الاقتصادية الأميركية لم يضرب الروس، بل ضرب أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة**"[٦٩]، من جانبه أعلن المستشار الألماني الغربي هيلموت شميت[٧٠] Helmut Schmidt (١٩٧٤-١٩٨٢) قائلاً: "**أن خط الأنابيب سوف يتم بناؤه**"[٧١]، في حين وصفت وزارة الخارجية الفرنسية، بغضب شديد الإجراءات الأمريكية بأنها "**بداية "طلاق تدريجي داخل التحالف**"[٧٢]، لذلك جاءت زيارة جيمس باكلي James Buckley وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الحد من التسلح والأمن الدولي (١٩٨١-١٩٨٢) إلى أوروبا في أذار ١٩٨٢، من أجل التوصل إلى موقف مشترك مع المجموعة الأوروبية (فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا الغربية) لاتخاذ تدابير بشأن قضية الائتمان الأوروبية المقدمة لتمويل المشروع، وبدا أخيراً أن التوصل إلى حل وسط أصبح في المتناول، بسبب عدم فعالية الحظر والعقوبات التي تلته، إذ طلب ريغان من حلفائه الغربيين بعدم الدخول بأي اتفاقيات تجارية من شأنها أن توفر ميزة استراتيجية للاتحاد السوفيتي، وإلغاء كل أشكال المعاملة التفضيلية في التجارة مع الاتحاد السوفيتي (وكانت تلك النقطة تشير بشكل خاص إلى ائتمانات التصدير)، وفي المقابل تتخلى الولايات المتحدة عن فكرة فرض أية عقوبات، وبذلك تم الاتفاق على إدارة السياسة الاقتصادية تجاه الاتحاد السوفيتي وفقاً للمصالح السياسية والأمنية، وهو ما طلبته الإدارة الأمريكية بالضبط، وعلى أثر ذلك كتبت مارغريت تاتشر في الثامن من آذار عام ١٩٨٢ إلى ريغان تعرب عن أملها في أن توفر ضوابط الائتمان الجديدة أساساً لحل وسط وتجنب تمديد العقوبات[٧٣]، ومع ذلك تم التوصل إلى تسوية بين أوروبا الغربية والنرويج والولايات المتحدة من خلال السياسات والقرارات التجارية، ودعا ريغان إلى تسريع تنمية الموارد

النرويجية، وقدمت وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency (IEA)، تقريراً سلطت فيه الضوء على غاز ترول باعتباره مصدر الطاقة الغربي الواعد، وتقرر إنشاء دراسة تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول احتياجات أوروبا من الطاقة وسبل الحد من اعتمادها على الطاقة المستوردة، فضلا عن ذلك وافقت الدول الأوروبية على عدم توقيع عقود جديدة للغاز الطبيعي مع الاتحاد السوفيتي[٧٤]، وعلى أثر ذلك اعتمدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ومجلس وزراء الاتحاد السوفيتي قراراً ملزماً في الثامن من تموز عام ١٩٨٢، نص على أن المنظمات السوفيتية العاملة على خط الأنابيب سوف تنهي المشروع في الوقت المحدد[٧٥].

بدأ الموقف الأيديولوجي الأمريكي المتشدد يلين عندما حل جورج شولتز[٧٦] George Schultz وزيراً للخارجية (١٩٨٢-١٩٨٩)، محل ألكسندر هيغ، وأظهر للرئيس بذكاء خطأه التكتيكي، أن المعارضة الأوروبية أعاقت فعالية العقوبات الأميركية، لاسيما بعد أن أمرت مارغريت تاتشر شركة جون براون John Brown الاسكتلندية، في الثاني من آب عام ١٩٨٢، بشحن معدات توربينية طلبها الاتحاد السوفيتي خلافاً للحظر الأمريكي، إذ أدانت تاتشر سياسة العقوبات الأمريكية ووصفتها بأنها تتعارض مع منطق السوق الحرة[٧٧]، لذلك أشار جورج شولتز إلى أن العقوبات خلقت حاجزاً كبيراً أمام أهداف أخرى للتحالف الأميركي الأوروبي، لاسيما الخطط الرامية إلى نشر صواريخ باليستية متوسطة المدى في أوروبا[٧٨].

وعلى ضوء ما تقدم أعلن ريغان وفق قرار مجلس الأمن القومي رقم (٦٦) في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٨٢[٧٩]، في خطاب إذاعي نقاط الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بشأن قضية الائتمانات، أعلن فيه رفع جميع القيود التي فرضتها الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢[٨٠]، إذ ألغى العقوبات المفروضة على مبيعات المعدات والتكنولوجيا الخاصة بالنفط والغاز إلى الاتحاد السوفيتي[٨١]، وبينما حاول بعض الزعماء الأوروبيين التقليل من حجم الخلاف داخل التحالف الغربي، مثل المستشار الألماني الغربي هيلموت شميت، الذي وصفه بأنه: "شجاراً داخل عائلة"، وأشارت التقارير الإخبارية الأوروبية عن حل أزمة خطوط الأنابيب، عندما سحبت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات بعد بضعة أشهر، واعترفت بتأثيراتها الضارة على التحالف الغربي، وفي محاولة لحفظ ماء وجهه، أشار ريغان في خطابه الإذاعي إلى التزام شركائه الأوروبيين المستمر بمكافحة التهديد الشيوعي والحد من تأثير خط الأنابيب على العلاقات داخل التحالف[٨٢].

تزامن رفع العقوبات مع وفاة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف وترشيح يوري أندروبوف[٨٣] Yuri Andropov (١٩٨٢- ١٩٨٤) خلفاً له، مع أن ذلك ربما لم يكن سبباً لرفع العقوبات، إلا أنه قدم بالتأكيد للرئيس الأمريكي فرصة مناسبة لبداية جديدة في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وبحلول نهاية عام ١٩٨٢، عاد الهدوء إلى التحالف الغربي[٨٤]، إذ لم يكن للعقوبات الأميركية تأثيراً سلبياً على العلاقات الاقتصادية السوفيتية مع أوروبا الغربية، لاسيما والمصالح السياسية والاقتصادية المتبادلة بينهما، بقدر ما كانت العقوبات الأميركية تهدف إلى إجبار دول أوروبا الغربية على قطع تلك العلاقات، إلا أن استمرار العمل بالمشروع وحتى إنجازه ثبت فشل الإجراءات الأمريكية[٨٥].

لم يحظ مفهوم العقوبات الاقتصادية بوصفه سياسة قائمة بذاتها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ دخلت العقوبات الاقتصادية ترسانة الدبلوماسية العالمية، ولما كانت العقوبات تفرض عادة لتعطيل المغامرات العسكرية أو لتكملة جهود حربية أوسع نطاقاً، إلا أنها أصبحت لدوافع سياسة أخرى، وذلك ما حصل مع قضية أنابيب غاز سيبيريا، بعدما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور الشرطي الدولي، إذ عدَّ الأوروبيون العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على خط أنابيب الغاز بمثابة دفعهم ثمن السياسة الخارجية التي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذها، لاسيما تجاه الاتحاد السوفيتي.

الخاتمة:

لم يكن التوتر السياسي بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي جديداً، بل كان مستوى التوتر في العلاقات الدولية عرضة للتقلبات منذ الحرب العالمية الثانية، وأضاف ظهور أزمتا النفط (١٩٧٣و١٩٨٠) في واجهة السياسة العالمية بعداً جديداً للعلاقات بين الغرب والاتحاد السوفيتي، إذ أصبحت مشكلة النفط أحد العوامل المؤثرة في ميزان القوى العالمي، ومنذ سبعينيات القرن العشرين، بدأت حكومات أوروبا الغربية البحث في إمكانية إبرام اتفاقية واسعة النطاق مع موسكو بشأن تصدير غاز سيبيريا إلى أوروبا الغربية عبر خطوط أنابيب مبنية برؤوس أموال وتكنولوجيا غربية، وقد كان من الممكن أن يكون المشروع المشترك مربحاً لكلا الطرفين، إذ كان بإمكان السوفيت الحصول على التقنيات الغربية العالية، واستغلال مخزون الغاز لديهم، وزيادة صادراتهم، بالمقابل كان يمكن لدول أوروبا الغربية الاعتماد على مصادر طاقة جديدة لتقليل اعتمادها على النفط العربي، وفي عام ١٩٨١ تقرر بالفعل أن توفر العديد من الشركات الأوروبية الغربية المعدات من أجل بناء خط أنابيب غاز بين سيبيريا وأوروبا الغربية، إذ وقعت شركات فرنسية وإيطالية وبريطانية وألمانية عقوداً مع الاتحاد السوفيتي طوال

المدة (١٩٨١-١٩٨٢)، إلا أن إدارة ريغان رأت في خط الأنابيب السيبيري-الأوروبي تهديداً لمصالحها السياسية والعسكرية، لذلك فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات لتأخير إنشاء خط الأنابيب، واقترحت بدائل عنه، منها استبدال الغاز السوفيتي بالغاز النرويجي، لاسيما بعد أن برز حقل ترول للغاز الطبيعي مصدراً للطاقة البديلة، لذلك أدت عقوبات خط الأنابيب الأمريكية إلى تفاقم العلاقات الأمريكية مع الحلفاء الأوروبيين وتصعيد توترات الحرب الباردة، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أمام مهمة تحقيق التوافق مع حلفائها الأوروبيين، حتى تم التوصل إلى تسوية بين أوروبا الغربية والنرويج والولايات المتحدة من خلال السياسات والقرارات التجارية، وعلى أثر ذلك رفع ريغان عقوبات خط الأنابيب في تشرين الثاني عام ١٩٨٢ ودعا إلى تسريع تنمية الموارد النرويجية، ومع ذلك مثَّل قرار الرئيس ريغان بتراجعه عن العقوبات تحولاً تكتيكياً حاسماً في سياسته الخارجية، لاسيما أنها جاءت لحفظ ماء الوجه، ليظهر بالعلن مدى تماسك التحالف الغربي، وفي الحقيقة أن العقوبات لم تكن سوى تأخير تنفيذ خط الأنابيب لبضعة أشهر، وبذلك أظهرت قضية خط أنابيب سيبيريا عدم فعالية الضغوط الاقتصادية الأحادية الجانب، وأجبرت إدارة ريغان على إعادة النظر في أيدولوجيتها المتشددة.

الهوامش

(١) كانت الأزمة الأولى خلال الصراع العربي مع الكيان الصهيوني في عام ١٩٧٣، عندما لجأت الدول العربية إلى حظر النفط وضاعفت سعر الوقود السائل أربع مرات، أما الأزمة الثانية فقدت حدثت عام ١٩٧٩، واستمرت نحو عامين وحدثت على مرحلتين، كانت الأولى في عام ١٩٧٩، عندما أدت الاحتجاجات الحاشدة ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي إلى الإغلاق الكامل لصناعة النفط في إيران، التي كانت ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك بعد المملكة العربية السعودية، وحدثت المرحلة الثانية من الأزمة في خريف عام ١٩٨٠، وكان سببها اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، إذ ارتفعت أسعار النفط مما أدى الى أزمة النفط الثانية، وعلى أثر ذلك سعت دول أوروبا الغربية، بعد أن ثبت أن الشرق الأوسط منطقة غير مستقرة فيما يتعلق بإمدادات النفط، إلى تنويع وارداتها من الطاقة، لذلك نظرت الدول الأوروبية إلى الاتحاد السوفيتي للاستيراد منه.

للمزيد ينظر:

Николаевна, Скороходова Ольга, Роль Нефтяного Фактора В Международных Отношениях (1973-1986 Гг.), Диссертация на соискание ученой степени кандидата исторических наук, Московский государственный университет, (Москва, 2015), C.270.

(2)Rasmus, Salen, "A Quarrel within the Family" EC Narratives and the Transatlantic Relationship in the Case of the 1980s Pipeline Crisis, Thesis submitted for assessment with a view to obtaining the Degree of Master, (The European University Institute, Florence, 2024), P.6.

(3) Ibid., P.8.

(4)Aarab, Walied Færevik, Geopolitical and Commercial Aspects of Troll Gas (1981–1983), Master's Thesis, (university Oslo, 2018), P.24.

(5)Central Intelligence Agency, Soviet Economy in 1978-1979, pp. 3-4.
(6)Seligman, Benjamin Justin, Key factors influencing the reliability of trunk gas pipelines in the West Siberian North, A dissertation submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Scott Polar Research Institute, (University of Cambridge, 1998), P.2.
(7)Chiampan, Andrea, "Those European Chicken Littles: Reagan, NATO, and the Polish Crisis, 1981–2", University of Nebraska, (Lincoln, Vol. 37, No. 4 , 2015), P. 690.
(٨)Gabriel Robin, La Diplomatie de Mitterrand, Editions la Bievre, (France, 1985), P.37.
(9)Jeronim Perović and Dunja Krempin, "'The Key Is in Our Hands': Soviet Energy Strategy during Détente and the Global Oil Crises of the 1970s", (Historical Social Research, vol. 39, 2014), P.116.
(10)Chiampan, Andrea, Op. Cit., P.684.
(11)Roškotová, Jitka, Soviet-American relations during the Polish crisis, 1980 – 1981, doc. PhD, Charles University, (Prague, 2013), P.75.
(12)Aarab, Walied Færevik, Op. Cit., P.25.
(13)Chiampan, Andrea, Op. Cit., P.684.
(١٤)سياسي ورجل دولة سوفيتي شيوعي، ولد في عام ١٩٠٦ في مدينة كامنسكوي Kamenskoye الاوكرانية، تخرج من كلية الزراعة عام ١٩٢٧، ألتحق بالحزب الشيوعي عام ١٩٣١، وبحلول عام ١٩٣٩ أنتخب سكرتيراً للجنة الحزب في شؤون الدعاية في المقاطعة، في عام ١٩٦٠، تم تعيينه في منصب رئيس هيئة الرئاسة لمجلس السوفيت الأعلى، تولى زمام الحكم والدولة بعد الانقلاب الذي أطاح بخروتشوف Khrushchev (١٩٥٣-١٩٦٤) عام ١٩٦٤، ليستمر حتى وفاته في العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٨٢. للمزيد أنظر: فيصل مطلب فارس نجم الجنابي، ليونيد بريجنيف ودوره السياسي في الاتحاد السوفيتي ١٩٠٦-١٩٨٢ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.
(15)Коммунистическая Партия Советского Союза, Центральный Комитет, XXVI съезд КПСС., Стенографический отчет, (3 марта 1981), С. 42.
(16)Blinken, Antony J., Ally Versus Ally: America Europe and the Siberian Pipeline Crisis, (New York, 1987), P39.
(17)Rasmus, Salen, Op. Cit., P.6.
(18)Sjursen, Helene, Western Policy-Making in The Polish Crisis (1980-83): The Problem of Coordination, The Degree of Doctor, (The University of London), P.280.
(19)Aarab, Walied Færevik, Op. cit., P.15.
(20)Seligman, Benjamin Justin, Key Factors Influencing the Reliability of Trunk Gas Pipelines in the West Siberian North, The Degree of Doctor of Philosophy, (Scott Polar Research Institute, University of Cambridge, 1998), P.31.
(21)Harris, Graham, Spring in Summer Strikes, Austerity and Solidarity in Poland (July – August 1980), The Degree of Doctor of Philosophy, School of History, (University of East Anglia, 2015), P. 21.
(22)Stent, A.E., Soviet Energy and Western Europe, (New York, 1982), P.60.
(٢٣)سياسي أمريكي والرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في عام ١٩٢٤، في مدينة بلاينز plains بولاية جورجيا، وتخرج من أكاديمية الولايات المتحدة البحرية في عام ١٩٤٦ وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم وأنضم إلى البحرية الأمريكية، وبعد وفاة والده في عام ١٩٥٣، غادر كارتر حياته المهنية

البحرية وعاد إلى بلاينز، إذ تولى إدارة أعمال عائلته في مجال زراعة الفول السوداني، وخلال تلك المدة أصبح ناشطاً في الحزب الديمقراطي، وفي عام ١٩٧٠ أنتخب محافظا لجورجيا، وظل حاكماً عليها حتى عام ١٩٧٥، أصبح رئيساً للولايات المتحدة خلال المدة من (١٩٧٧-١٩٨١). توفي في التاسع والعشرين من كانون الأول عام ٢٠٢٤. للمزيد أنظر: زياد مهيدي صالح الطائي، السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج العربي في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ١٩٧٧-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص٤٨؛

https://www.aljazeera.net/news/2024/12/30.

[٢٤]سياسي أمريكي والرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في عام ١٩١١ في بلدة صغيرة بولاية إلينوي Illinois، ويعود والده لأصول ايرلندية ووالدته لأصول بريطانية اسكتلندية، أنهى تعليمه الابتدائي والثانوي بالمدارس الحكومية. حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد وعلم الاجتماع عام ١٩٣٢، عمل ريغان معلقاً رياضياً وممثلاً سينمائياً، قبل انخراطه في العمل السياسي ليحكم ولاية كاليفورنيا خلال المدة ما بين (١٩٦٧-١٩٧٥)، وسعى للترشح عن الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٦ إلا أنه خسر أمام جيمي كارتر، ثم بدأ بالتحضير لانتخابات عام ١٩٨٠ ليفوز بذلك بدورتين رئاسيتين امتدت ما بين الأعوام (١٩٨١-١٩٨٩). توفي عام ٢٠٠٤. للمزيد أنظر: كريم عجيل الزاملي، العلاقات السياسية البريطانية الأمريكية في عهد مارغريت تاتشر ورونالد ريغان ١٩٧٩-١٩٨٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٨٧.

[٢٥]اقتصادي ودبلوماسي أمريكي، ولد في عام ١٩٢٤ في كامبريدج Cambridge، حصل على شهادة البكالوريوس في عام ١٩٤٤، ثم على شهادة الماجستير في الاقتصاد من جامعة هارفارد Harvard في عام ١٩٤٧. أمضى راشيش الأربعينيات من القرن العشرين في تدريس الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وكلية ويليامز Williams، وكلية تافتس Tufts، وكلية بودوين Bowdoin ، أصبح كبير الاقتصاديين ومديرًا لموظفي اللجنة الفرعية لسياسة التجارة الخارجية ولجنة الوسائل والطرق بمجلس النواب الأمريكي في عام ١٩٥٦، رشحه الرئيس ريغان في عام ١٩٨١، وكيلاً لوزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية، توفي في عام ١٩٩٥. للمزيد أنظر: The Washington Post, Myer Rashish, Undersecretary of State, Dies, May 24, 1995.

[26]Rasmus, Salen, Op. Cit., P.4.
[27]Rasmus, Salen, Op. Cit., P.8.
[28]Hufbauer, Gary Clyde (Others), Economic Sanctions RECONSIDERED, Washington, 2007, P.6.
[29]Kannewurff, Brandon von, Undermining "The Deal of the Century": The Siberian Natural Gas Pipeline & the Failure of American Economic Pressure on the Soviet Energy Industry, James Blair Historical Review, (University of Virginia, Vol. 9, No. 2, 2019), P.3.
[30]CIA, Growing West European Dependence on Natural Gas From the USSR, P.3.
[31]ЦК КПСС, Об итогах поездки -т.Русакова К. В. В Гдр І Чсср І ВНР И НРВtС, (29 октября 1981).

(32)Keefer, Edward C., Caspar Weinberger and the U.S. Military Buildup 1981-1985, Vol. X, (Washington, 2023), P.108.
(33)Roškotová, Jitka, Op. Cit., P.87.
(34)Sjursen, Helene, Op. cit., P.327.
(35)Ibid., P.322.
(36)Aarab, Walied Færevik, Op. cit., P.12.
(37)Quoted in: Reagan, NSC meeting minutes, September 22, 1982, RF.
(38)NSC, July 6, 1981, RF.

(٣٩)سياسي أمريكي، ولد في عام ١٩١٧ في سان فرانسيسكو San Francisco، حصل على شهادة القانون من جامعة هارفارد وانضم إلى شركة محاماة قبل دخوله عالم السياسة، تسنم منصب مدير المالية بولاية كاليفورنيا California بين عامي (١٩٦٨-١٩٦٩)، أصبح وزيرًا للصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية في عام ١٩٧٣، وشغل ذلك المنصب لمدة عامين، أصبح وزيرًا للدفاع في عام ١٩٨١، إذ عمل على تحديث الجيش الأمريكي وسط التوترات المتصاعدة مع الاتحاد السوفيتي خلال مدة الحرب الباردة، توفي في عام ٢٠٠٦. للمزيد أنظر:
David Stout, Caspar W. Weinberger Dies at 88, The New York Times , March 28, 2006.

(40)Rasmus, Salen, Op. Cit., P.7.
(41)Demidova, Ksenia, "The deal of the century: The Reagan administration and the Soviet Pipeline." in European Integration and the Atlantic Community in the 1980s, Cambridge University Press, (New York, 2013), P.60.
(42)Aarab, Walied Færevik, Op. cit., P.54.
(43)Rasmus, Salen, Op. Cit., P.8.

(٤٤)سياسي أمريكي، ولد في عام ١٩٣٦ في كولينجسوود Collingswood في ولاية نيو جيرسي New Jersey، حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة نوتردام Notre Dame خلال الأعوام (١٩٦٢و١٩٦٦)، عمل ألين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وخدم مرتين في البيت الأبيض في عهد نيكسون، ثم كان كبير مستشاري السياسة الخارجية لرونالد ريغان من عام (١٩٧٧-١٩٨٠)، قبل تعيينه مستشار الأمن القومي الأول لريغان عام ١٩٨١، توفي في عام ٢٠٢٤. للمزيد أنظر:
Robert D. McFadden, Richard V. Allen, Reagan's First National Security Adviser, Dies at 88, The New York Times , Nov. 19, 2024.

(45)Aarab, Walied Færevik, Op. cit., P.31.
(46)NSC, October 16, 1981 RF.
(47)Demidova, Ksenia, Op. Cit., P.67.
(48)NSC, July 6, 1981 RF.
(49)Aarab, Walied Færevik, Op. cit., P.35.
(50)Roškotová, Jitka, Op. Cit., P.75.

(٥١)سياسية بريطانية، ولدت في عام ١٩٢٥ في مدينة غرانثام Grantham شرق بريطانيا، التحقت بمدرسة غرانثام عام ١٩٣٠، ودخلت جامعة أكسفورد عام ١٩٤٣ لتحصل على شهادة البكالوريوس في علم الكيمياء. تولدت لديها في الجامعة فكرة الانتماء الى حزب المحافظين بعد أن أطلعت على إيديولوجية الحزب وأفكاره. أصبحت في عام ١٩٦٧ وزيرة للوقود والطاقة، ثم تسلمت وزارة النقل عام ١٩٦٨. تسلمت حقيبة وزارة البيئة في عام ١٩٧٢، وفي عام ١٩٧٥ اختيرت كأول امرأة تتسنم منصب رئاسة حزب المحافظين ورئاسة الوزراء

(١٩٧٩-١٩٩٠). توفيت في الثامن من نيسان عام ٢٠١٣. للمزيد أنظر: أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، الأوضاع السياسية والاقتصادية لبريطانيا في عهد مارغريت تاتشر(١٩٧٩-١٩٩٠)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٦.

(52)Aarab, Walied Færevik, Op. cit., P.12.

(53)Stepney, Paul, Dispelling the mythology: a critical examination of the effect that Margaret Thatcher's purported ideological principles had on Britain's implementation of a libertarian foreign policy, Open Social Science Journal, (University of Leeds, Vol. 2, No. 1, 2014), P.9.

(54)Turner, John, The Tories and Europe, Manchester University Press, (Manchester, 2000), P.69.

(55)Chiampan, Andrea, Op. cit., P.691.

(56)Ibid., P.692.

(٥٧)عسكري وسياسي أمريكي، ولد في عام ١٩٢٤ في مدينة فيلادلفيا Philadelphia، تلقى تعليمه في اكاديمية وست بوينت West Point العسكرية، وجامعة جورج تاون George Town، اشترك في الحرب الكورية(١٩٥٠-١٩٥٢) وحرب فيتنام (١٩٦٦- ١٩٦٧) وأصبح المستشار العسكري للرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon بين عامي(١٩٦٩-١٩٧٣) وخلال المدة (١٩٧٤-١٩٧٩)، شغل منصب رئيس أركان القوات الأميركية في أوروبا، ثم أصبح القائد الأعلى لحلف الناتو، عينه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان خلال المدة (٢٢ كانون الثاني١٩٨١-٥ تموز١٩٨٢) وزيراً للخارجية، توفي في عام ٢٠١٠. للمزيد أنظر:

Dowd, Maureen, Haig The Old Warrior in New Battles, The New York Times, 26 May 2015, p.1.

(58)Chiampan, Andrea, Op. Cit., P.684.

(59)Kannewurff, Brandon von, Op. cit., P.6.

(60)Ibid., P.6.

(61)Ibid., P.6.

(62)Smith, Richard, Patrick Salmon and Stephen Twigge, The Invasion of Afghanistan and UK-Soviet Relations1979-1982, Documents on British Policy overseas, Series III, Vol. VIII, Foreign and Commonwealth office (Routledge Taylor & Francis Group, London, 2012), P.169.

(63)Aarab, Walied Færevik, P.32.

(64)Kannewurff, Brandon von, Op. cit., P.3.

(65)Jeronim Perović, "The Soviet Union's Rise as an International Energy Power: A Short History", in Cold War Energy: A Transnational History of Soviet Oil and Gas (Cham: Springer International Publishing, 2017), P.23.

(66)Rasmus, Salen, Op. cit., P.8.

(67)Ksenia Demidova, "The Deal of the Century: The Reagan Administration and the Soviet Pipeline" in Kiran Klaus Patel and Kenneth Weisbrode (eds.), European Integration and the Atlantic Community in the 1980s (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), P.59–82.

(68)Brazmovska, Anita Jay, Solidarity with Solidarity Western European Trade Unions and the Polish Crisis, 1980-1982, Lexington Books, (UK, 2010), P.19.

(69)Rasmus, Salen, Op. cit., P.8.

(٧٠)سياسي ألماني، ولد في عام ١٩١٨، خدم في الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية والتحق بعدها بالحزب الديمقراطي الاجتماعي عام ١٩٤٦، تخرج من جامعة هامبورغ Hamburg عام ١٩٤٩، عمل في حكومة برانت Brandt وزيراً للداخلية (١٩٦١- ١٩٦٥)، ثم أصبح زعيماً للحزب الديمقراطي الاجتماعي (١٩٦٧ - ١٩٦٩)، وشغل منصب نائب زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي (١٩٦٨-١٩٨٣)، ثم تولى منصب وزير الدفاع (١٩٦٩ -١٩٧٢). انتخب مستشارا لألمانيا الغربية (١٩٧٤- ١٩٨٢) ليصبح شميت خامس مستشار ألماني بعد الحرب العالمية الثانية، توفي في عام ٢٠١٥. للمزيد أنظر:

Jonathan, Kandell, Helmut Schmidt, Assertive West German Chancellor, Dies at 96, New York Times, Nov. 10, 2015,p.A 1.

(71)Kannewurff, Brandon von, Op. cit., P.7.

(72)Ibid., P.7.

(73)Chiampan, Andrea, Op. cit., P.691.

(74)Aarab, Walied Færevik, Op. cit., P.13.

(٧٥)أعلن الاتحاد السوفيتي عن الانتهاء من خط الأنابيب السيبيري-الأوروبي في كانون الثاني عام ١٩٨٤، إذ أعلن رسمياً إرسال الغاز إلى فرنسا وألمانيا الغربية. للمزيد أنظر:

Marshall L. Brown Jr., Soviet Reaction to the U.S. Pipeline Embargo: the Impact on Future Soviet Economic Relations With the West, (Maryland Journal of International Law, Vol.8, No.1), 1984, P.149.

(٧٦)سياسي أمريكي، ولد في عام ١٩٢٠ في مدينة نيويورك، وأكمل دراسته الجامعية في جامعة برينستون عام ١٩٤٢، حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الصناعي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عام ١٩٤٩، ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٦٨، قام بتدريس الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة شيكاغو. كانت تجربته الأولى في الحكومة في عام ١٩٦٩ عندما عينه الرئيس ريتشارد نيكسون وزيراً للعمل (١٩٦٩-١٩٧٠)، ثم مديراً لمكتب الإدارة والميزانية (١٩٧٠-١٩٧٢)، ثم وزيراً للخزانة (١٩٧٢-١٩٧٤)، وبفضل علاقاته الودية مع الرئيس ريغان وأعضاء آخرين في الإدارة، تمكن شولتز من ممارسة قدر كبير من النفوذ على السياسة الخارجية الأميركية بعد ان أصبح وزيراً للخارجية (تموز ١٩٨٢-كانون الثاني ١٩٨٩)، توفي في عام ٢٠٢١. للمزيد أنظر:

John M. Cunningham, George Shultz American government official economist and business executive, Encyclopedia Britannica, Nov 9, 2024.

(77)Николаевна, Скороходова Ольга, Пр.Ис , С.199.

(78)Kannewurff, Brandon von, Op. cit., P.8.

(79)Aarab, Walied Færevik, Op. cit., P.48.

(80)Rasmus Salen, Op. cit., P.4.

(81)Keefer, Edward C., Op. cit., P.116.

(82)Rasmus Salen, Op. cit., P.4.

(٨٣)سياسي سوفيتي شيوعي، ولد في عام ١٩١٤، في مدينة ناجوتسكوي Nagotskoye في روسيا، عمل في مهن عدة، إذ عمل في التلغراف ثم عارض أفلام سينمائية وأخيراً بحاراً، وشارك في الإجراءات العقابية التي كان يمارسها النظام في ثلاثينات القرن العشرين بحق الكوادر القيادية في الحزب والدولة، الأمر الذي مكنه من الارتقاء السريع في سلم الوظائف الحزبية، وتم انتخابه عام ١٩٤٠ سكرتيرا أول لمنظمة الشبيبة الشيوعية في مدينة

بيتروزافودسك في شمال غرب روسيا، عام ١٩٥١، عمل في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وأنخرط في السلك الدبلوماسي ليصبح سفيراً في المجر، عام ١٩٦٧ أصبح رئيس جهاز المخابرات السوفيتي، تولى أندروبوف بعد وفاة بريجنيف في تشرين الثاني عام ١٩٨٢ قيادة الحزب والدولة، وكان ينوي أن يجري إصلاحات كما توقع منه الشعب السوفيتي لكن إعتلال صحته أدّت إلى وفاته قبل أن يُجري أي تغيير في التاسع من شباط عام ١٩٨٤. للمزيد أنظر:

Млечин, Л.М, Юрий Андропов Последняя надежда режима, Центрлолиграф, (Russian, 2008), C.17.

(84)Sjursen, Helene, Op. Cit., P.287.

(85)Marshall L. Brown Jr., Op. Cit., P.144.

مصادر البحث:

أولاً: الوثائق المنشورة:

***وثائق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي:**

1.Коммунистическая Партия Советского Союза, Центральный Комитет, XXVI съезд КПСС., Стенографический отчет, (3 марта 1981).
2.ЦК КПСС, Об итогах поездки -т.Русакова К. В. В Гдр I Чсср I ВНР И НРВtС, (29 октября 1981).

***وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي:**

1.Reagan, NSC meeting minutes, September 22, 1982, RF.
2.NSC, July 6, 1981, RF .
3.NSC, October 16, 1981 RF.

***وثائق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية:**

1.Central Intelligence Agency, Soviet Economy in 1978-1979.
2.CIA, Growing West European Dependence on Natural Gas From the USSR.

ثانياً: الأطروحات والرسائل:

***الأطروحات والرسائل الإنكليزية:**

1.Aarab, Walied Færevik, Geopolitical and Commercial Aspects of Troll Gas (1981–1983), Master's Thesis, (university Oslo, 2018).
2.Harris, Graham, Spring in Summer Strikes, Austerity and Solidarity in Poland (July – August 1980), The Degree of Doctor of Philosophy, School of History, (University of East Anglia, 2015).
3.Rasmus, Salen, "A Quarrel within the Family" EC Narratives and the Transatlantic Relationship in the Case of the 1980s Pipeline Crisis, Thesis submitted for assessment with a view to obtaining the Degree of Master, (The European University Institute, Florence, 2024).
4.Roškotová, Jitka, Soviet-American relations during the Polish crisis, 1980 – 1981, doc. PhD, Charles University, (Prague, 2013).
5.Seligman, Benjamin Justin, Key factors influencing the reliability of trunk gas pipelines in the West Siberian North, A dissertation submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Scott Polar Research Institute, (University of Cambridge, 1998).

6.Seligman, Benjamin Justin, Key Factors Influencing the Reliability of Trunk Gas Pipelines in the West Siberian North, The Degree of Doctor of Philosophy, Scott Polar Research Institute, (University of Cambridge, 1998).

7.Sjursen, Helene, Western Policy-Making in The Polish Crisis (1980-83): The Problem of Coordination, The Degree of Doctor, (The University of London, 1997).

***الأطروحات والرسائل الروسية:**

1.Николаевна, Скороходова Ольга, Роль Нефтяного Фактора В Международных Отношениях (1973-1986 Гг.), Диссертация на соискание ученой степени кандидата исторических наук, Московский государственный университет, (Москва, 2015).

***الأطروحات والرسائل العربية:**

١.أرشد حمزة حسن عبدالله الفتلاوي، الأوضاع السياسية والاقتصادية لبريطانيا في عهد مارغريت تاتشر(١٩٧٩-١٩٩٠)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٦.

٢.زياد مهيدي صالح الطائي، السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج العربي في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ١٩٧٧-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٣.

٣.فيصل مطلب فارس نجم الجنابي، ليونيد بريجنيف ودوره السياسي في الاتحاد السوفيتي ١٩٠٦-١٩٨٢ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.

٤.كريم عجيل الزاملي، العلاقات السياسية البريطانية الأمريكية في عهد مارغريت تاتشر ورونالد ريغان ١٩٧٩-١٩٨٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

ثالثاً: الكتب:

***الكتب الإنكليزية:**

1.Blinken, Antony J., Ally Versus Ally: America Europe and the Siberian Pipeline Crisis, (New York, 1987).

2.Brazmovska, Anita Jay, Solidarity with Solidarity Western European Trade Unions and the Polish Crisis, 1980-1982, Lexington Books, (UK, 2010).

3.Demidova, Ksenia, "The deal of the century: The Reagan administration and the Soviet Pipeline." in European Integration and the Atlantic Community in the 1980s, Cambridge University Press, (New York 2013).

4.Gabriel Robin, La Diplomatie de Mitterrand, Editions la Bievre, (France, 1985).

5.Hufbauer, Gary Clyde (Others), Economic Sanctions Reconsidered, (Washington, 2007).

6.Jeronim Perović and Dunja Krempin, "'The Key Is in Our Hands': Soviet Energy Strategy during Détente and the Global Oil Crises of the 1970s", Historical Social (Research, vol. 39, 2014).

7.Jeronim Perović, "The Soviet Union's Rise as an International Energy Power: A Short History", in Cold War Energy: A Transnational History of Soviet Oil and Gas (Cham: Springer International Publishing, 2017).

8.Keefer, Edward C. , Caspar Weinberger and the U.S. Military Buildup 1981-1985, Vol. X, (Washington, 2023).

9.Ksenia Demidova, "The Deal of the Century: The Reagan Administration and the Soviet Pipeline" in Kiran Klaus Patel and Kenneth Weisbrode (eds.), European Integration and the Atlantic Community in the 1980s (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).

10.Smith, Richard, Patrick Salmon and Stephen Twigge, The Invasion of Afghanistan and UK-Soviet Relations1979-1982, Documents on British Policy overseas, Series III, Vol. VIII, Foreign and Commonwealth office (Routledge Taylor & Francis Group, London, 2012).

11.Stent, A.E., Soviet Energy and Western Europe, (New York, 1982).

12.Turner, John, The Tories and Europe, (Manchester University Press, Manchester, 2000).

***الكتب الروسية:**

1.Млечин, Л.М, Юрий Андропов Последняя надежда режима, Центрлолиграф, (Russian, 2008).

رابعاً- البحوث والدراسات:

***البحوث والدراسات الإنكليزية:**

1.Chiampan, Andrea, "Those European Chicken Littles: Reagan, NATO, and the Polish Crisis, 1981–2", University of Nebraska, (Lincoln, Vol. 37, No. 4 , 2015).

2.Kannewurff, Brandon von, Undermining "The Deal of the Century": The Siberian Natural Gas Pipeline & the Failure of American Economic Pressure on the Soviet Energy Industry, James Blair Historical Review, (University of Virginia, Vol. 9, No. 2, 2019).

3.Marshall L. Brown Jr., Soviet Reaction to the U.S. Pipeline Embargo: the Impact on Future Soviet Economic Relations With the West, (Maryland Journal of International Law, Vol. 8, No.1, 1984).

4.Stepney, Paul, Dispelling the mythology: a critical examination of the effect that Margaret Thatcher's purported ideological principles had on Britain's implementation of a libertarian foreign policy, Open Social Science Journal, (University of Leeds, Vol. 2, No. 1, 2014).

خامساً: الصحف والمجلات:

***الصحف الإنكليزية:**

1.The Washington Post, Myer Rashish, Undersecretary of State, Dies, May 24, 1995.

2.David Stout, Caspar W. Weinberger Dies at 88, The New York Times , March 28, 2006.

3.Dowd, Maureen, Haig The Old Warrior in New Battles, The New York Times, 26 May 2015.

4.Jonathan, Kandell, Helmut Schmidt, Assertive West German Chancellor, Dies at 96, New York Times, Nov. 10, 2015.

5.Robert D. McFadden, Richard V. Allen, Reagan's First National Security Adviser, Dies at 88, The New York Times , Nov. 19, 2024.

سادساً: الموسوعات:

*الموسوعة البريطانية:

1.John M. Cunningham, George Shultz American government official economist and business executive, Encyclopedia Britannica, Nov 9, 2024.

سابعاً: الإنترنيت:

https://www.aljazeera.net/news/2024/12/30